البنك المركزي اليمني

نشرة التطورات الاقتصادية والنقدية

ديسمبر 2022

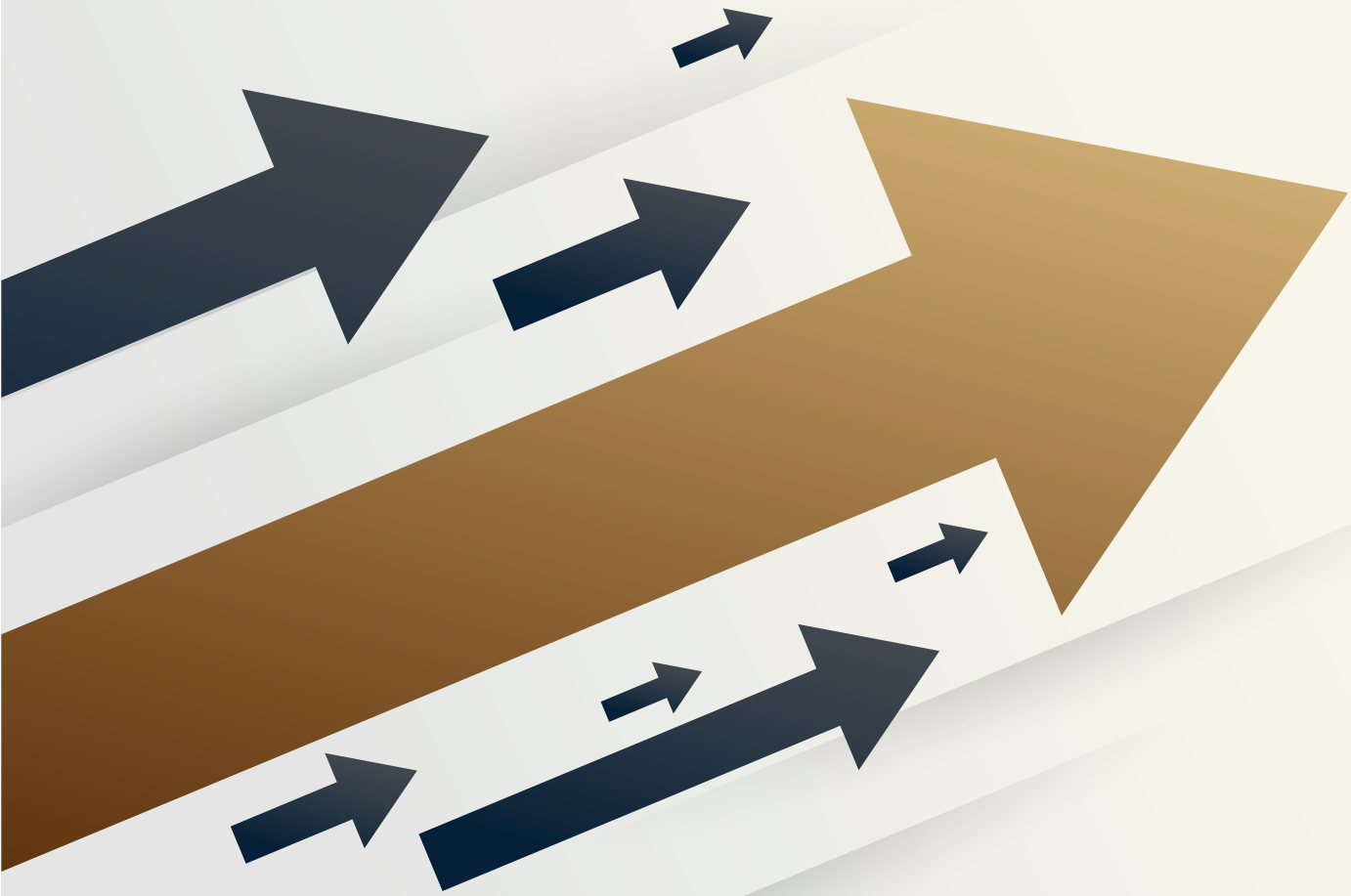

نشرة ربع سنوية/ العدد (9) ديسمبر 2022

البنك المركزي اليمني

نشرة التطورات الاقتصادية والنقدية

ديسمبر 2022

نشرة ربع سنوية/ العدد (9) **ديسمبر** 2022

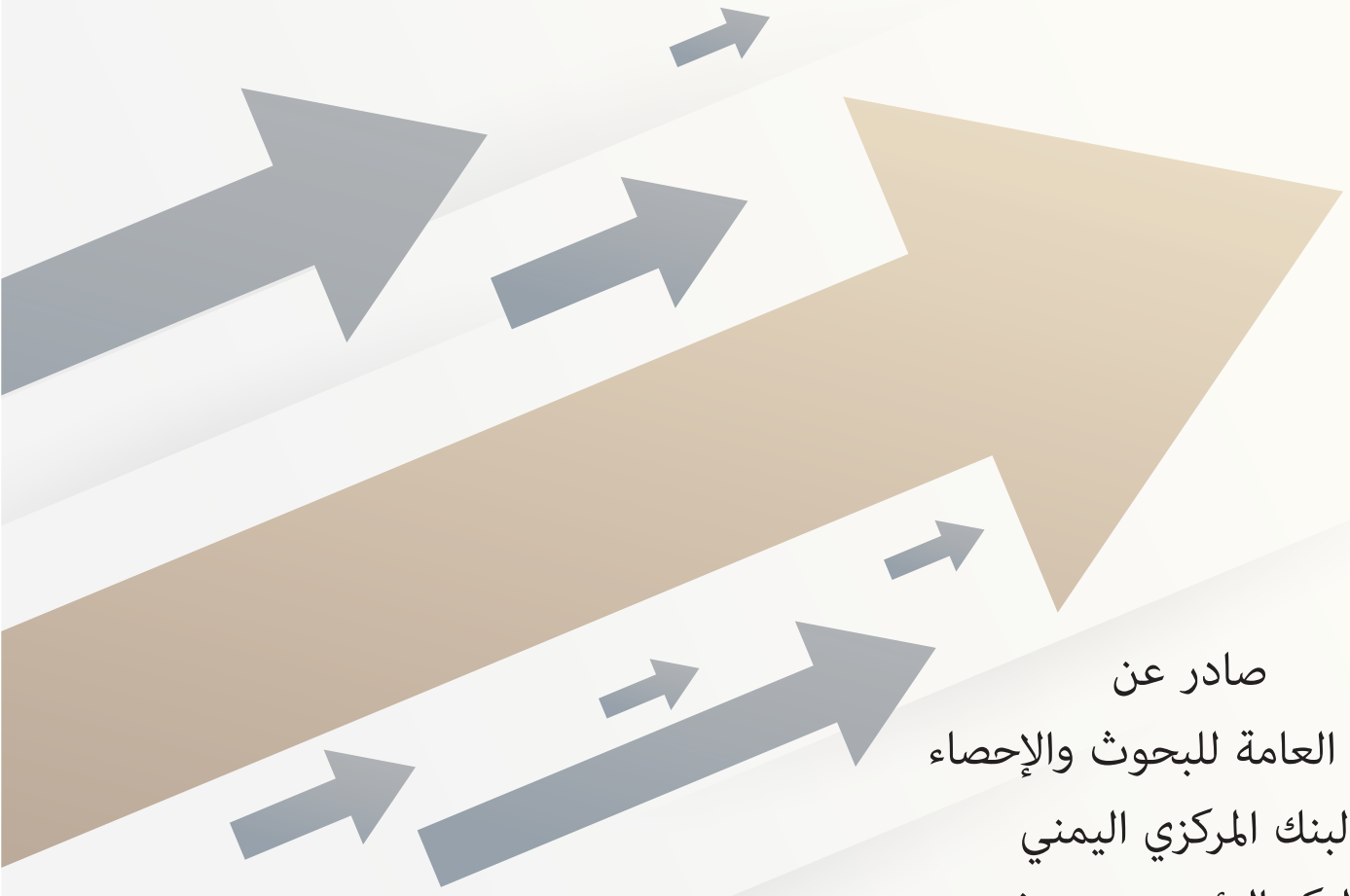

صادر عن
الإدارة العامة للبحوث والإحصاء
البنك المركزي اليمني
المركز الرئيسي ــ عدن

المحتويات

تقديم	5
ملخص تنفيذي	7
الفصل الأول:	
الوضع الراهن والآفاق الاقتصادية	
-أولاً/الوضع الاقتصادي العالمي	11
-ثانياً/التطورات الاقتصادية المحلية	14
الفصل الثاني:	
التطورات النقدية والمصرفية	
-أولاً/ميزانية البنك المركزي اليمني	19
-ثانياً/الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والاسلامية	20
-ثالثاً/العرض النقدي والعوامل المؤثرة عليه	22
-رابعاً/سعر الصرف وإجراءات السياسة النقدية	24
الفصل الثالث:	
تطورات المالية العامة	
-أولاً/الإيرادات العامة	27
-ثانياً/النفقات العامة	29
-ثالثاً/الدين العام الداخلي	30
الفصل الرابع:	
القطاع الخارجي	
-أولاً/ميزان المدفوعات	32
-ثانياً/موقف الدين العام الخارجي	37
ملحق احصائي:	
-دليل المنهجية والمفاهيم الإحصائية	39

تقديم

تستعرض النشرة أهم التطورات الاقتصادية والنقدية التي شهدها الاقتصاد اليمني في العدد التاسع من النشرة الربع السنوية (ديسمبر2022) والتي تتكون من أربعة فصول: تناول الفصل الأول الأوضاع الاقتصادية على المستويين العالمي والمحلي، بينما تناول الفصل الثاني آخر تطورات النقود والائتمان. وخصص الفصلان الثالث والرابع على التوالي للمالية العامة وتطورات القطاع الخارجي.

سجل الاقتصاد اليمني انكماشا بلغت نسبته 1% في عام 2021 ومن المتوقع أن يحقق نموا إيجابيا في نهاية عام 2022 أي بما نسبته 2%. كما يتوقع أن ينمو بنسبة 3.3% خلال عام 2023.ساهمت الأنشطة البترولية بشكل كبير في هذا النمو مع الارتفاع المتواصل في أسعار النفط في السوق العالمية إضافة الى التعافي التدريجي من جائحة كورونا واستعادة المبادلات التجارية نسقها المعتاد.

ظلت الضغوط التضخمية، التي كانت متأتية إلى حد كبير من التضخم المستورد بالنظر الى تراجع قيمة العملة الوطنية والارتفاع الملحوظ لأسعار المواد الغذائية والبترولية في الأسواق العالمية، تشكل تحديًا اقتصادياً كلياً، وبالتالي تتطلب استجابة منسّقة ومستدامة للسياسة النقدية هدفها استقرار الأسعار وتوفير السيولة الكافية للاقتصاد للحفاظ على التمويل السلس من احتياجات القطاعين العام والخاص بما يتماشى مع المهمة القانونية الرئيسية للبنك المركزي كما هو منصوص عليه بوضوح في المادة (5) من قانون البنك المركزي.

ساهم ارتفاع عوائد صادرات النفط الخام في تحسن موقف المالية العامة. ومع ذلك، لا يزال تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من القضايا الحاسمة التي يتعين معالجتها قريباً بالتنسيق الوثيق بين جميع الجهات الحكومية ذات الصلة. كما سيظل تعزيز إدارة المالية العامة وتطوير سوق الدين المحلي والتعميق المالي من بين الأولويات القصوى للإصلاحات المتوخاة خلال السنوات القادمة.

بلغ متوسط سعر صرف الريال أمام الدولار الأمريكي في السوق الموازي 1134.9 ريال/دولار في سبتمبر2022 مقارنة مع 1255 ريال/دولار في نهاية ديسمبر2021. علما أن أدنى مستوى لقيمة العملة الوطنية تم تسجيله في نوفمبر 2021 حيث بلغ متوسط سعر الصرف 1500 ريال/دولار.

اتخذ البنك المركزي اليمني سلسلة من الإجراءات والإصلاحات للمساعدة على استعادة الاستقرار في سوق

العملات الأجنبية، وتوجت تلك الإجراءات بإطلاق آلية مزادات اسبوعية لبيع العملات، ابتداء من شهر نوفمبر 2021، عبر منصة إلكترونية لضمان الشفافية والتنافسية المتوافقة مع الأسس والمعايير المنظمة للسوق الحرة. ومكنت هذه المزادات البنك المركزي من سحب سيولة بقيمة 867.9 مليار ريال يمني وما نسبته 19.6% من حجم القاعدة النقدية في نهاية سبتمبر2022 ليشكل بذلك خطوة مهمة نحو إدارة فعالة للسيولة باستخدام أدوات السياسة النقدية القائمة على مبادئ السوق المفتوحة. إن تحقيق استقرار سعر الصرف والمحافظة على استقرار الأسعار بصفة عامة يتطلب تظافر الجهود من جميع الجهات ذات العلاقة، لإعادة إنعاش النشاط الاقتصادي، وتعزيز عائدات الصادرات، وبناء أرصدة آمنة من الاحتياطيات الأجنبية، ورفع كفاءة تحصيل الموارد المحلية مع تكثيف التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لضمان استقرار الاقتصاد الكلي.

والله الموفق ،،،

المحافظ

أحمد أحمد غالب

ملخص تنفيذي

تتشير تقديرات الخبراء في صندوق النقد الدولي بالاستناد إلى تقرير (آفاق الاقتصاد العالمي، عدد اكتوبر2022) أنه من المتوقع أن يتراجع نمو الاقتصاد العالمي إلى ما نسبته 3.2% خلال عام 2022 مقابل تحقيق نمو إيجابي بلغ معدلة 6.0% في عام 2021. ويرجع التباطؤ الملحوظ في النمو العالمي خلال عام 2022 الى تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية التي أفرزت ارتفاعات قياسية في أسعار الغذاء والطاقة العالميين، الأمر الذي كان له الأثر البالغ في تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة بنسبة 2.4%، والاقتصادات الصاعدة والنامية بما نسبته 3.7%، وأشارت التوقعات الى أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي قد ارتفع بما قيمته 4.5 ترليون دولار في عام 2022 ليصل إلى 101.56 ترليون دولار مقارنة بـ 97.08 ترليون دولار في عام 2021.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يتراجع معدل النمو العالمي في عام 2023 لتبلغ نسبته 2.7%. ويرجع ذلك الى تراجع نمو الاقتصادات المتقدمة بنسبة 1.1% بسبب اتساع دائرة الضغوط السعرية على الدول المتقدمة الناتجة عن الحرب التي من المتوقع أن تسجل فيها معدلات التضخم ما نسبته 7.2% في عام 2022 مقابل ما نسبته 3.1% في عام 2021. ومن المتوقع بقاء نسبة نمو الاقتصادات الصاعدة والنامية عما كانت عليه في 2022 حيث بلغت 3.7%. كما يتوقع أن ترتفع فيها معدلات التضخم لتسجل 9.9% في عام 2022 مقارنة بنسبة بلغت 5.9% في عام 2021.

على الصعيد المحلي، من المتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً إيجابيا في عام 2022، أي ما نسبته 2%، حسب البيانات الأولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي. كما يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بما نسبته 3.3% خلال عام 2023. وفي سياق الأزمة الروسية الأوكرانية وتداعياتها على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنها اليمن التي تعتمد بشكل مفرط على استيراد الغذاء والطاقة، فإن آثار الأزمة ستكون ملموسة خاصة على مستويات الأمن الغذائي لاسيما القمح، حيث تعتمد اليمن على ما يقارب 40% من احتياجاته من القمح من أوكرانيا وروسيا. لذلك فإن البحث عن مصادر بديلة، قد تكون أكثر كلفة، نظرا لارتفاع أسعار القمح عالميا مما يتطلب تعزيز الدعم الداخلي والخارجي للحد من هذه التداعيات. كما أن ارتفاع أسعار المشتقات النفطية سينعكس سلبا على ارتفاع أسعار كافة السلع نتيجة لارتفاع تكاليف النقل والشحن والتأمين.

شهد منحنى المستوى العام للأسعار نسقاً تصاعدياً نتيجة الارتفاع غير المسبوق لأسعار المواد الغذائية والطاقة في الأسواق العالمية إضافة الى الضغوط الكبيرة التي تتعرض لها العملة الوطنية والتي انعكست في مجملها على أسعار السلع الغذائية الأساسية المستوردة والتي تمثل حوالي 90% من إجمالي الغذاء المستهلك في الجمهورية اليمنية. وعلى ضوء ذلك ارتفع متوسط مؤشر تكلفة المعيشة لسلة الغذاء في الجمهورية اليمنية من 65144 ريال في سبتمبر2021 إلى 83591 ريال في ديسمبر 2021، كما سجل 117957 في سبتمبر 2022، وهذا يعكس تضخماً سنوي في أسعار سلة الغذاء بلغت نسبته 81.1% للفترة (سبتمبر2021، سبتمبر2022).

بلغ متوسط سعر صرف الريال أمام الدولار الأمريكي في السوق الموازي 1134.9 ريال/دولار في سبتمبر2022 مقارنة مع 1255ريال/دولار في نهاية ديسمبر2021. علما أن أدنى مستوى لقيمة العملة الوطنية تم تسجيله في نوفمبر 2021 حيث بلغ متوسط سعر الصرف 1500 ريال/دولار.

اتخذ البنك المركزي اليمني سلسلة من الإجراءات والإصلاحات للمساعدة في استعادة الاستقرار في سوق العملات الأجنبية، وتوجت تلك الإجراءات بإطلاق آلية مزادات أسبوعية لبيع العملات، ابتداء من شهر نوفمبر 2021، عبر المنصة الإلكترونية العالمية (Refinitiv) لضمان الشفافية والتنافسية المتوافقة مع الأسس والمعايير المنظمة للسوق الحرة.

بلغ إجمالي العروض المقدمة من البنك المركزي منذ بدء المزادات حتى نهاية سبتمبر2022، ما قيمته 1015 مليون دولار أمريكي. فيما سجل إجمالي قيمة العطاءات 855.6 مليون دولار، لتشكل قيمة العطاءات ما نسبته 84.3% من إجمالي قيمة العروض، كما سجلت المبالغ المخصصة 778 مليون دولار حتى نهاية سبتمبر2022.

وتمكن البنك المركزي من العمليات آنفة الذكر من استيعاب 867.9 مليار ريال يمني وتعادل ما نسبته 19.6% من حجم القاعدة النقدية في نهاية سبتمبر2022 ليشكل بذلك خطوة مهمة نحو إدارة فعالة للسيولة باستخدام أدوات السياسة النقدية القائمة على مبادئ السوق المفتوحة.

فيما يتعلق بتطورات المالية العامة، ارتفعت الإيرادات العامة للدولة في سبتمبر 2022 بمقدار 1145.1 مليار ريال أو ما نسبته 185.2% لتصل إلى 1763.3 مليار ريال، مقابل ارتفاع بلغت قيمته 172.2 مليار ريال وبنسبة 38.6% في سبتمبر2021. ومن الجانب الآخر ارتفعت النفقات العامة في سبتمبر 2022 بمقدار 1162.4 مليار ريال أو ما نسبته 125%، لتسجل 2092.3 مليار ريال، مقابل ارتفاع قدره 3.1 مليار ريال

وبنسبة 0.3% في سبتمبر2021.

في حين أظهر موقف الموازنة العامة للدولة في سبتمبر2022 عجزاً نقديا مقداره 329 مليار ريال، مقابل عجز نقدي قيمته 311.6 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق. ومن الملاحظ أن نسبة تغطية الإيرادات للنفقات العامة قد بلغت 84% في سبتمبر2022، مقابل 66.5% في سبتمبر2021.

وبالنظر إلى تطورات الدين العام المحلي فقد سجل قيمة إجمالية بلغت 3752.6 مليار ريال في سبتمبر 2022. وشكلت نسبة مساهمة البنك المركزي من القيمة الإجمالية للدين العام الداخلي حوالي 94.6% في سبتمبر 2022. فيما ساهمت البنوك التجارية والإسلامية بما نسبته 5.4 % من القيمة الإجمالية للدين العام الداخلي في سبتمبر 2022.

بخصوص تطورات القطاع الخارجي، سجل ميزان المدفوعات عجزا إجماليا بلغ 803 مليون دولار أمريكي في عام 2022، وتشير التقديرات الأولية الى أن العجز الإجمالي سوف يبلغ 1145 مليون دولار في نهاية عام 2023، ويعزى العجز في ميزان المدفوعات في المقام الأول إلى اتساع العجز في الحساب الجاري، نتيجة ارتفاع فاتورة الواردات السلعية، مقابل محدودية صادرات السلع الوطنية.

الفصل الأول

الوضع الراهن والآفاق الاقتصادية

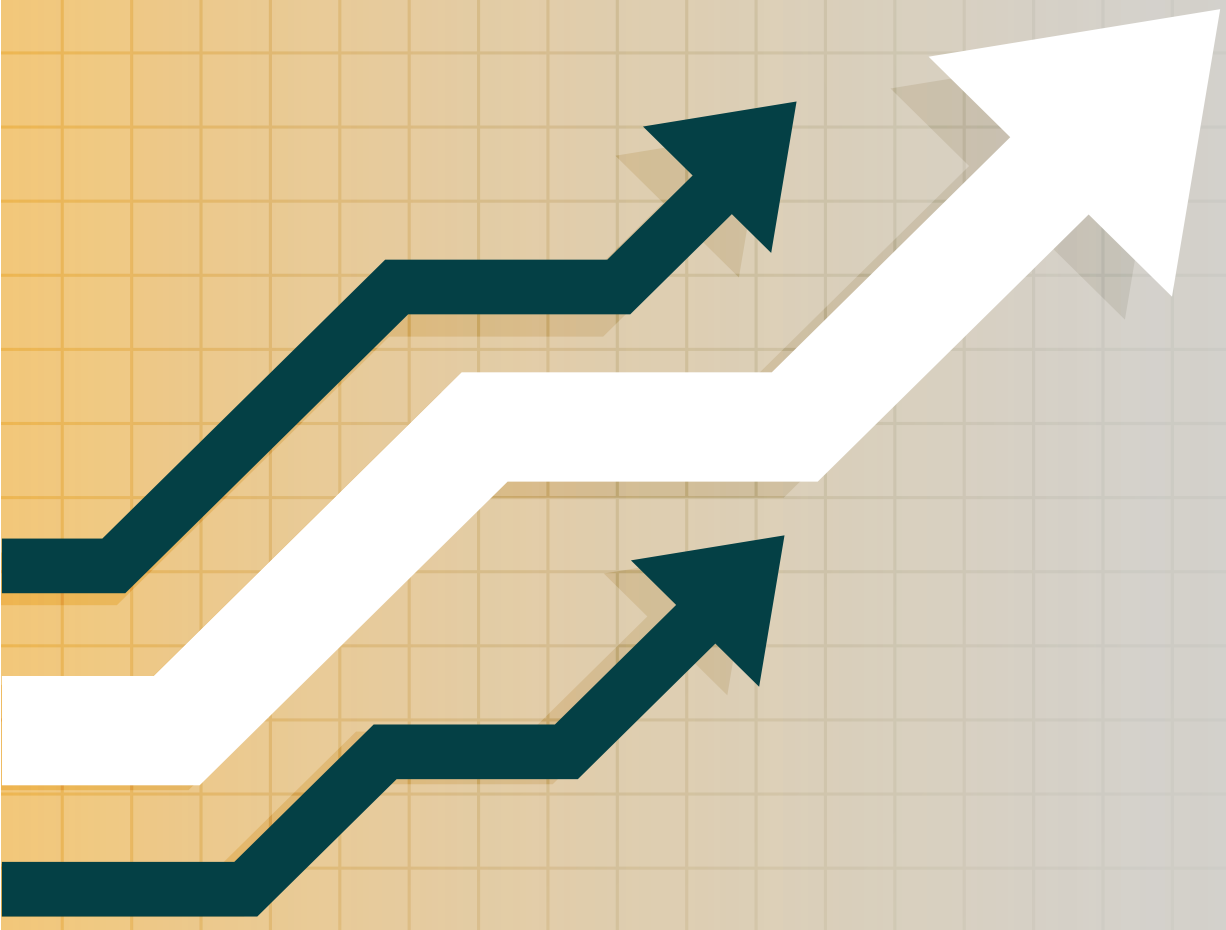

أولاً/الوضع الاقتصادي العالمي:

بالاستناد إلى تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي ـ اكتوبر2022) من المتوقع ان يتراجع النمو العالمي بنسبة 3.2 % في عام 2022، مقابل نمو إيجابي بلغت نسبته 6.0 % في عام 2021.

ويرجع التباطؤ الملحوظ في النمو العالمي خلال عام 2022 بسبب الحرب الروسية الأوكرانية التي انعكست آثارها في ارتفاع متزايد للأسعار العالمية للوقود والغذاء، ونتج عنها ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية. الأمر الذي كان له الأثر البالغ في انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصادات المتقدمة بنسبة 2.4% وللاقتصادات الصاعدة والنامية بما نسبته 3.7% وكذلك للبلدان النامية المنخفضة الدخل بنسبة 4.8%. حيث أشارت التوقعات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي قد ارتفع بما قيمته 4.5 ترليون دولار في عام 2022 ليصل إلى 101.56 ترليون دولار مقارنة بـ 97.08 ترليون دولار في العام السابق.

الجدير بالإشارة الى أن ارتفاع النمو المسجل في (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ـ اكتوبر2022) كان اقل مما تنبأ به صندوق النقد الدولي ضمن تقرير (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ـ ابريل2022) بمقدار 0.4%، والذي قدر حينها بارتفاع نمو نسبته 3.6%. ويتوقع صندوق النقد الدولي ان يتراجع معدل النمو العالمي خلال عام 2023 لتبلغ نسبته 2.7% ويرجع ذلك الى انخفاض نسبة نمو الاقتصادات المتقدمة حيث بلغت 1.1% وبقاء نسبة الاقتصادات الصاعدة والنامية كما كانت عليه في 2022 حيث بلغت 3.7% ليرتفع بذلك الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال عام 2023 الى ما قيمته 106.18 ترليون دولار.

أما في مجال التضخم فقد ارتفعت نسبته خلال عام 2022 في الاقتصادات المتقدمة ليبلغ معدله 7.2% مقارنة مع ما نسبته 3.1% في عام 2021، في حين ارتفع لدى الاقتصادات الصاعدة والنامية ليبلغ 9.9% في عام 2022 مقارنة ب 5.9% عام 2021. وتشير التوقعات لعام 2023 الى انخفاض معدلات التضخم في الاقتصادات المتقدمة الى حوالي 4.4%، وكذلك في الاقتصادات الصاعدة والنامية ليسجل 8.1%. وفيما يتعلق بمعدلات البطالة في الاقتصادات المتقدمة فقد انخفضت من 5.6% في عام 2021 الى 4.5% في عام 2022. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع معدل البطالة في الاقتصادات المتقدمة خلال عام 2023 لتبلغ 5%.

ثانياً/التطورات الاقتصادية المحلية:

في ظل العودة للحياة الطبيعية وتوسع حملات التلقيح ضد كوفيد- 19 وانتهاء الإغلاقات الكلية والجزئية وعودة حركة النقل توقع صندوق النقد الدولي، في أحدث بياناته، أن يحقق الاقتصاد اليمني نمو إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بما نسبته 2% في عام 2022، مقابل انكماش نسبته 1% في العام السابق. كما يتوقع أن تبلغ نسبة النمو حوالي 3.3% خلال عام 2023.

ومن جهة أخرى شهد منحنى المستوى العام للأسعار نسقاً تصاعدياً نتيجة الارتفاع غير المسبوق لأسعار المواد الغذائية والطاقة في الأسواق العالمية إضافة الى الضغوط الكبيرة التي تتعرض لها العملة الوطنية والتي انعكست في مجملها على أسعار السلع الغذائية الأساسية المستوردة والتي تمثل حوالي 90% من إجمالي الغذاء المستهلك في الجمهورية اليمنية. وعلى ضوء ذلك ارتفع متوسط مؤشر تكلفة المعيشة لسلة الغذاء في الجمهورية اليمنية من 65144 ريال في سبتمبر2021 إلى 83591 ريال في ديسمبر 2021، كما سجل 117957 في سبتمبر2022، وهذا يعكس تضخماً سنوي في أسعار سلة الغذاء بلغت نسبته 81.1% للفترة (سبتمبر2021، سبتمبر2022).

بالنسبة للتطورات المرتقبة، فإن ارتفاع أسعار الحبوب والطاقة العالمية، والتداعيات الاقتصادية للصراع بين روسيا وأوكرانيا، سوف تستمر في إحداث حالة من عدم اليقين وزيادة الضغط التصاعدي على أسعار السوق المحلية، مع افتراض ثبات باقي المتغيرات.

تشير البيانات المتعلقة بتنفيذ الموازنة في سبتمبر 2022 إلى التحسن الكبير في جانب الإيرادات العامة سواء تلك المرتبطة بزيادة عوائد الصادرات النفطية أو المتعلقة بإيرادات الضرائب العامة والإيرادات الجمركية، الأمر الذي سيحقق دفعة لعجلة النمو والانتعاش التدريجي للنشاط الاقتصادي. ومن جانب النفقات العامة تم تكثيف الجهود مؤخرا في احتوائها، وهي خطوة في الاتجاه الصحيح وسيؤدي الحفاظ على هذا الاتجاه إلى عدم اللجوء المفرط للسحب على المكشوف لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة مما سيساعد على استقرار أسعار الصرف والأسعار بصفة عامة، وبالتالي وضع المالية العامة على مسار مستدام.

كما سجل ميزان المدفوعات عجزا قدره 803 مليون دولار أمريكي في عام 2022. ومن المتوقع أن يبلغ عجز ميزان المدفوعات 1145 مليون دولار أمريكي خلال عام 2023 مما يتطلب مزيد من الدعم المالي الخارجي لتعزيز الاحتياطي من العملة وتحقيق استقرار الأسعار وضمان الأمن الغذائي في ظل الوضع الصعب الذي يعيشه الاقتصاد اليمني منذ اندلاع الحرب.

الإنتاج السمكي

ارتفعت كمية وقيمة الإنتاج السمكي خلال عام 2021، بمقدار 32,304,063.1 طن في الكمية وبمبلغ 20.1 مليار ريال في القيمة مقارنة بالعام السابق. في حين سجلت كمية الإنتاج السمكي خلال الربع الأول من عام 2022، ما مقداره 45,533,821.0 طن، وبلغت قيمتها 43.3 مليار ريال. ويشمل الإنتاج السمكي كل من أسماك السطح والأعماق وأسماك منوعة بالإضافة إلى الأحياء البحرية الأخرى.

إنتاج الأسماك والأحياء البحرية						
البيان	2020		2021		الربع الأول 2022	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
أسماك السطح	19,056,940.5	22.0	60,405,550.2	31.8	20,953,402.0	7.4
أسماك الأعماق	97,113,988.0	111.7	120,101,888.1	146.9	22,947,117.0	32.0
أسماك منوعة	39,537,024.0	32.0	7,722,134.8	7.4	1,449,238.0	2.4
أحياء بحرية أخرى	2,363,052.5	4.2	2,145,495.1	4.9	184,064.0	1.4
الإجمالي العام	**158,071,005.0**	**169.9**	**190,375,068.1**	**191.0**	**45,533,821.0**	**43.3**

المصدر: وزارة الزراعة والري والثروة السمكية.
الكمية: طن
القيمة: مليار ريال

جدول 1-1 إنتاج الأسماك والأحياء البحرية

الإنتاج الزراعي

شهدت المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب خلال عام 2021 تراجعاً في الإنتاج بنسبة 38%، مقارنة بالعام السابق. بينما سجلت المساحة المزروعة من الحبوب في الربع الأول من عام 2022، ما قدره 137,353 هكتار وبكمية إنتاجية بلغت 122,380 طن. وسجلت المساحة المزروعة بالأعلاف خلال عام 2021 انخفاضاً نسبته 0.1% وانخفض معها الإنتاج بنسبة 6.2%، مقارنة بما كانت عليه في العام السابق. فيما بلغت المساحة المزروعة من الأعلاف في الربع الأول من عام 2022، ما يساوي 35,602 هكتار وبلغ كميتها الإنتاجية 419,731 طن.

ارتفعت المساحة المزروعة بالهكتار لكل من الفواكه والمحاصيل النقدية والخضروات والقات خلال عام 2021 بما نسبته 2.5%، 18.4%، 2.5%، 0.4% على التوالي، في حين انخفضت المساحة المزروعة للبقوليات بنسبة 1.2%، مقارنة بالعام السابق. وخلال الربع الأول من عام 2022، سجلت المساحة المزروعة والكميات الإنتاجية التالية لكل من الحبوب والأعلاف والفواكه والمحاصيل النقدية والخضروات والبقوليات والقات ما يلي:

المحاصيل	البند	2020	2021	الربع الأول 2022
الحبوب	المساحة	554,687	549,411	137,353
	الإنتاج	789,527	489,520	122,380
الأعلاف	المساحة	142,602	142,407	35,602
	الإنتاج	1,789,006	1,678,923	419,731
الفواكه	المساحة	93,421	95,718	23,930
	الإنتاج	962,155	989,120	247,280
المحاصيل النقدية	المساحة	72,644	85,981	21,495
	الإنتاج	77,318	89,122	22,281
الخضروات	المساحة	71,001	72,782	18,196
	الإنتاج	904,492	920,321	230,080
البقوليات	المساحة	50,559	49,976	12,494
	الإنتاج	99,273	97,561	24,390
القات	المساحة	169,848	170,523	42,631
	الإنتاج	241,309	247,451	61,863

المصدر: وزارة الزراعة والري والثروة السمكية.
الإنتاج: طن
المساحة: هكتار

جدول 2-1 الإنتاج الزراعي

الإنتاج الحيواني

شهد قطاع الثروة الحيوانية تزايداً ملحوظاً في إجمالي عددها خلال عام 2021، حيث بلغت 22,195,362 رأس من الماشية، أي بزيادة 481,771 وبما نسبته 2.2% مقارنة بالعام السابق. وخلال الربع الأول من عام 2022، سجل إجمالي أعداد الماشية 5,548,840 رأس. وتشمل الماشية كل من الأغنام والماعز والأبقار والجمال.

أعداد الماشية			
النوع	2020	2021	الربع الأول 2022
الأغنام	9,866,017	9,900,120	2,475,030
الماعز	9,562,881	9,987,990	2,496,997
الابقار	1,835,801	1,850,931	462,733
الجمال	448,892	456,321	114,080
الإجمالي	21,713,591	22,195,362	5,548,840

المصدر: وزارة الزراعة والري والثروة السمكية

جدول 3-1 الإنتاج الحيواني (أعداد الماشية)

اما بخصوص تطور الانتاج الحيواني بالطن فقد تطور كما يلي:

السلعة	2020	2021	الربع الأول 2022
اللحوم البيضاء	193,086	195,178	48,795
بيض مليون حبة	1,449	1,556	389
الجلود	16,986	17,200	4,300
الصوف	4,855	4,950	1,238
العسل	2,823	2,950	738

المصدر: وزارة الزراعة والري والثروة السمكية.
الإنتاج: طن.

جدول 4-1 الإنتاج الحيواني (السلع)

الفصل الثاني

التطورات النقدية والمصرفية

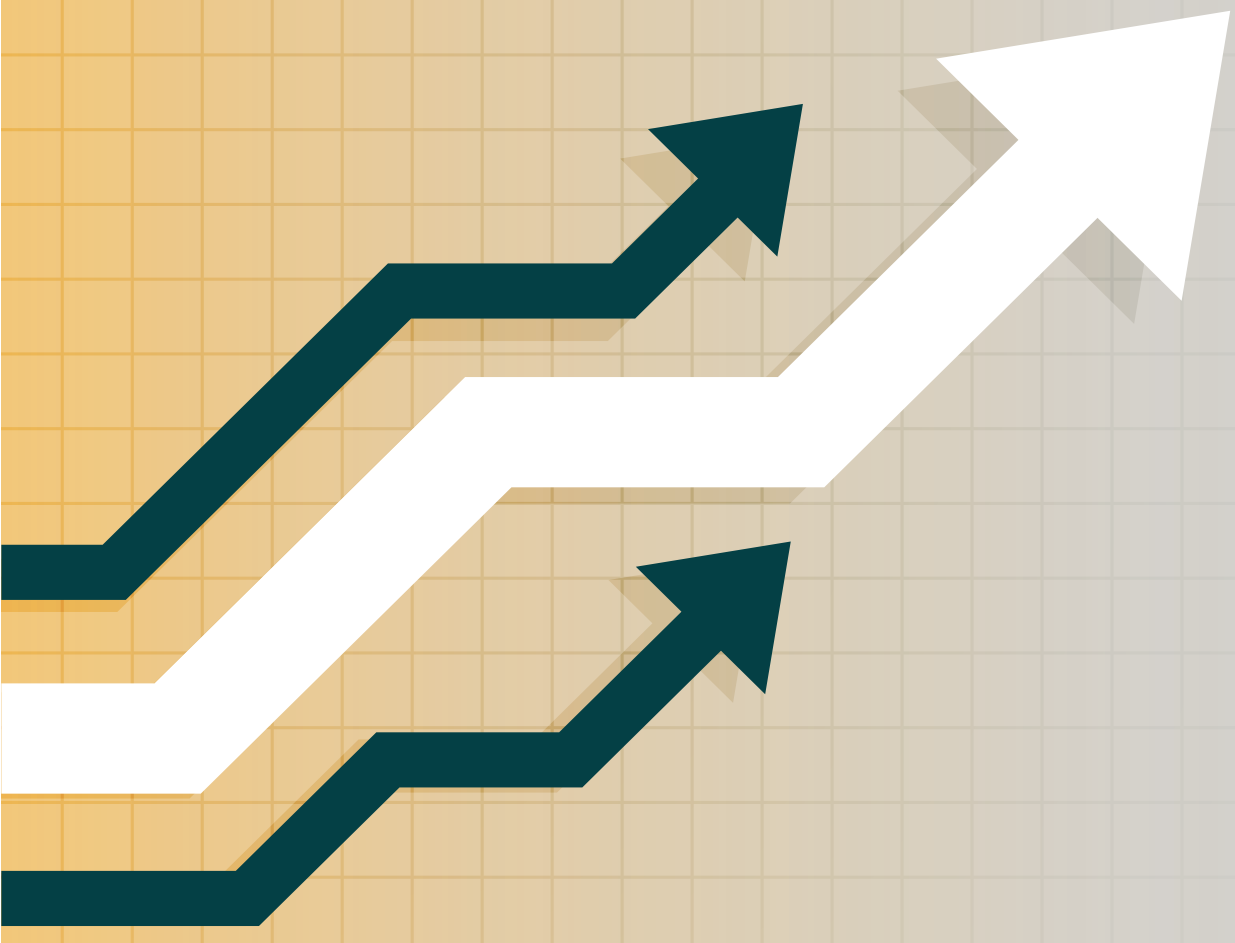

أولاً/ ميزانية البنك المركزي اليمني:

انخفضت ميزانية البنك المركزي اليمني في سبتمبر2022 بمقدار 78.8 مليار ريال أو ما نسبته 0.9%، مقارنة بيونيو2022 لتسجل 8664.9 مليار ريال.

الأصول

شهدت الأصول الخارجية الصافية للبنك المركـــــزي انخفاضا في سبتمبر 2022 بمقدار 394.9 مليون دولار أو ما نسبته 42.6%، مقارنة بيونيو2022 لتسجل قيمة سالبة مقدارها 1322.8 مليون دولار، ويعزى الانخفاض في الأصول الخارجية الصافية بدرجة رئيسية إلى سداد أقساط وفوائد الدين العام الخارجي ، أضافة الى التدخلات التي قام بها البنك المركزي عن طريق المزادات الأسبوعية في السوق ابتداء من نوفمبر 2021 من جهة ، وارتفاع الالتزامات الخارجية من جهة أخرى كما ارتفعت المطالبات الصافية على الحكومة في سبتمبر2022 بمقدار 327 مليار ريال أو ما نسبته 6.3% مقارنة بـ يونيو2022 لتصل إلى 5528.2 مليار ريال. فيما ظلت المستحقات على المؤسسات العامة لما يقارب السنة السادسة على التوالي دون تغيير مسجلة بذلك 309.5 مليار ريال في سبتمبر2022.

الخصوم

شـهدت القاعـدة النقديـة (العملـة خـارج البنـوك + العملـة في خزائـن البنـوك + أرصـدة البنـوك لـدى البنـك المركـزي) انخفـاض في سـبتمبر 2022 بمقـدار 4.3 مليـار ريـال أو مـا نسـبته 0.1% مقارنـة بـ يونيـو2022

ميزانية البنك المركزي اليمني

مليار ريال

البيـــــــــــان	يونيو2022	سبتمبر2022
الأصول الخارجية	1843.5	1429.1
الأصول المحلية	6900.1	7235.8
المستحقات على الحكومة	5561.8	5865.4
المستحقات على المؤسسات العامة	309.5	309.5
المستحقات على البنوك	0.0	0.0
أصول ثابتة وأخرى	1028.8	1060.9
الأصول = الخصوم	8743.7	8664.9
القاعدة النقدية	4432.9	4428.5
العملة المصدرة	3691.5	3683.0
ودائع البنوك	741.4	745.5
ودائع الحكومة	360.6	337.2
ودائع المؤسسات العامة	82.6	98.4
ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي	58.7	58.7
شهادات الإيداع	0.0	0.0
الالتزامات الخارجية	2771.4	2751.9
خصوم أخرى	1037.5	990.2
رأس المال والاحتياطي	871.2	863.9
إعادة تقييم الأصول الخارجية	-1447.9	-1404.3
مخصصات حقوق السحب الخاصة	1060.0	998.1
خصوم متنوعة	554.2	532.6

جدول 1-2 ميزانية البنك المركزي اليمني

لتبلغ 4428.5 مليار ريال. ويعود الانخفاض في سبتمبر2022 أساساً لانخفاض العملة المصدرة بمقدار 8.4 مليار ريال وبنسبة 0.2%. بينما ارتفعت أرصدة ودائع البنوك بمقدار 4.1 مليار ريال وبنسبة 0.6% في سبتمبر2022.

ارتفعت ودائع المؤسسات العامة بمقدار 15.8 مليار ريال وبنسبة 19.1% في سبتمبر2022، لتسجل 98.4 مليار ريال. فيما ظلت ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي ثابتة دون تغيير منذ نقل عمليات البنك المركزي اليمني إلى العاصمة عدن مسجلة بذلك 58.7 مليار ريال حتى سبتمبر2022. في حين ارتفع صافي البنود الأخرى بمقدار79.4 مليار ريال وبنسبة 912.6%، لتسجل 70.7 مليار ريال في سبتمبر2022.

ثانياً/الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية:

أظهرت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية في سبتمبر2022 ارتفاعاً مقداره 148.6 مليار ريال وبنسبة 3.2% لتصل إلى 4832.5 مليار ريال.

الأصول

انخفضت صافي الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية في سبتمبر2022 بمقدار 15.4 مليار ريال وبنسبة 1.6% لتسجل 924.7 مليار ريال. ويعود الانخفاض في سبتمبر 2022 إلى انخفاض حسابات المراسلين بمقدار 17 مليار ريال وبنسبة 3.5%. في حين ارتفع النقد الاجنبي بمقدار 15 مليار ريال وبنسبة 11.2% في سبتمبر2022. كما ارتفعت الاستثمارات الأجنبية في سبتمبر2022 بمقدار 0.2 مليار ريال أو ما نسبته 0.1%، فيما سجلت الأصول الخارجية الإجمالية انخفاضاً بمقدار 1.9 مليار ريال وبنسبة 0.2%، لتصل إلى ما قيمته 963.6 مليار ريال. ومن الملاحظ أن نصيب الأصول الخارجية الإجمالية من إجمالي الأصول بلغ ما نسبته 19.9% في سبتمبر2022.

ارتفعت احتياطيات البنوك (نقد بالخزائن + أرصدة لدى البنك المركزي) بمقدار 78.7 مليار ريال وبنسبة 8.1% في سبتمبر2022 لتسجل 1053 مليار ريال. ويعود الارتفاع في احتياطيات البنوك في سبتمبر2022 أساسا إلى ارتفاع أرصدة البنوك لدى البنك المركزي بمقدار 65.7 مليار ريال وبما نسبته 8.6%. وارتفاع النقد المحلي بالخزائن بمبلغ 13.1 مليار ريال أو ما نسبته 6.2% في سبتمبر2022. وبالنظر إلى حصة احتياطيات البنوك كنسبة من الودائع فقد بلغت 27.5% في سبتمبر2022.

ارتفعت القروض والسلفيات في سبتمبر2022 بمقدار 45.3 مليار ريال وبنسبة 2.1% لتصل الى 2196.1 مليار

ريال، ويرجع الارتفاع في سبتمبر 2022، نتيجة ارتفاع قروض القطاع الخاص بمقدار 1.1 مليار ريال وبنسبة 0.4% في سبتمبر2022، وارتفاع القروض المقدمة للحكومة والمتمثلة أساسا في ودائع الوكالة وشهادات الإيداع بمقدار 46.3 مليار ريال وبنسبة 2.6% في سبتمبر2022. بينما انخفضت سلفيات المؤسسات العامة بمقدار 2.1 مليار ريال وبنسبة 3.5% في سبتمبر2022.

الخصوم

ارتفع رصيد الودائع المسجل في سبتمبر2022 بمقدار 77.6 مليار ريال وبنسبة 2.1% لتصل إلى 3828.3 مليار ريال. ويرجع الارتفاع في سبتمبر2022 إلى ارتفاع كل من الودائع بالعملات الأجنبية وودائع الاجل والودائع المخصصة وودائع الادخار وودائع تحت الطلب بمقدار3.8، 19.4، 19.3، 3.4، 31.6 مليار ريال على التوالي، وبما نسبته 0.2%، 2.2%، 30.7%، 1.2%، 3.6% على التوالي.

ارتفعت الخصوم الأخرى الصافية بمقدار 31.2 مليار ريال وبنسبة 9.9% في سبتمبر2022 لتصل إلى 345.6 مليار ريال. ويعود الارتفاع في سبتمبر2022 اساساً إلى زيادة رأس المال والاحتياطي للبنوك التجارية والإسلامية بمقدار 20.5 مليار ريال وبنسبة 5.2% ليسجل 416.7 مليار ريال. وارتفاع الخصوم المتنوعة بمقدار 37.1 مليار ريال وبنسبة 7.4% لتصل الى 541.8 مليار ريال في سبتمبر2022.

الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية

مليار ريال

البيـــــــــــان	يونيو2022	سبتمبر2022
الأصول الخارجية	**965.5**	**963.6**
نقد أجنبي	133.6	148.6
حسابات مع المراسلين	488.3	471.3
استثمارات خارجية	343.6	343.8
الاحتياطي	**974.3**	**1053.0**
نقد محلي بالخزائن	211.3	224.4
أرصده لدى البنك المركزي	763.0	828.7
شهادات الإيداع	0.0	0.0
إعادة الشراء من البنك المركزي (الريبو)	0.0	0.0
قروض وسلفيات	**2150.8**	**2196.1**
القطاع الخاص	284.0	285.1
المؤسسات العامة	60.4	58.3
الحكومة	1806.4	1852.7
أصول أخرى	**593.3**	**619.7**
الأصول = الخصوم	**4683.9**	**4832.5**
الالتزامات الخارجية	**25.5**	**38.9**
بنوك بالخارج	25.5	38.9
حسابات غير مقيمين	0.0	0.0
سلفيات من بنوك خارجية	0.0	0.0
الودائع	**3750.7**	**3828.3**
ودائع تحت الطلب	889.0	920.6
ودائع لأجل	874.3	893.7
ودائع الادخار	292.6	296.0
ودائع مخصصة	62.8	82.1
ودائع بالعملات الأجنبية	1632.1	1635.9
ودائع الحكومة	0.0	0.0
خصوم أخرى	**907.7**	**965.3**
سلفيات من البنك المركزي	6.8	6.8
رأس المال والاحتياطي	396.2	416.7
خصوم متنوعة	504.7	541.8

جدول 2-2 الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية

هيكل الودائع

توضح المؤشرات التي سجلتها الودائع بالعملة المحلية وفقاً لآجالها في سبتمبر2022 إلى ارتفاع الودائع المخصصة بمقدار 19.3 مليار ريال وبنسبة 30.7%، لتبلغ 82.1 مليار ريال، كما بلغت نسبتها من إجمالي الودائع 2.1% في سبتمبر2022. وسجلت الودائع لأجل في سبتمبر 2022 ارتفاعاً بمقدار 19.4 مليار ريال أو ما نسبته 2.2% لتسجل 893.7 مليار ريال، وهو ما يمثل 23.3% من إجمالي الودائع في سبتمبر2022. وارتفعت ودائع الادخار بمبلغ 3.4 مليار ريال وبنسبة 1.2% لتصل إلى 296 مليار ريال، وشكلت ما نسبته 7.7% من إجمالي الودائع في سبتمبر2022.

أما على صعيد تطور الودائع وفقاً لنوع العملة فقد سجلت الودائع بالعملات الأجنبية ارتفاعاً قدره 3.8 مليار ريال أو ما نسبته 0.2 في سبتمبر2022 لتبلغ 1635.9 مليار ريال. وبلغت حصة الودائع بالعملات الأجنبية من إجمالي الودائع 42.7% في سبتمبر2022، وبالمقابل بلغت حصة الودائع بالريال من إجمالي الودائع 57.3% في سبتمبر2022.

التسهيلات الائتمانية

سجل المبلغ الإجمالي للتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص المقدمة من البنوك العاملة للقطاعات الاقتصادية المختلفة ارتفاعا مقداره 1.1 مليار ريال وبنسبة 0.4% في سبتمبر 2022 لتصل قيمة التسهيلات إلى 285.1 مليار ريال.

ثالثاً/العرض النقدي والعوامل المؤثرة عليه:

سجل العرض النقدي (M2) زيادة مقدارها 56 مليار ريال وبما نسبته 0.8%، ليبلغ 7286.9 مليار ريال في سبتمبر2022. جاء الارتفاع في العرض النقدي في سبتمبر2022 نتيجة ارتفاع شبه النقد بمقدار 46 مليار ريال وبنسبة 1.6%، وارتفاع النقد M1 بمقدار 10 مليار ريال وبنسبة 0.2%. سجل صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي في سبتمبر2022 انخفاض مقداره 410.3 مليار ريال وبنسبة 3358.9%. وتركز الانخفاض في صافي الأصول الأجنبية في سبتمبر2022 بواقع 924.7 مليار ريال للبنوك التجارية والإسلامية مقابل انخفاض وقدره 1322.8 مليار ريال للبنك المركزي. وفيما يتعلق بصافي الأصول المحلية فقد سجل انخفاضاً قدره 655.2 مليار ريال وبما نسبته 7.9% في سبتمبر2022. وقد جاء الارتفاع في صافي الأصول المحلية في سبتمبر 2022 كنتيجة لارتفاع صافي الأصول الأخرى بمقدار 109.9 مليار وبنسبة 36.4% في سبتمبر2022.

فيما انخفض الائتمان الممنوح للقطاعات غير الحكومية في سبتمبر 2022 بمقدار 16.7 مليار ريال وبنسبة 3.3%. بينما سجل الائتمان الممنوح للقطاعات الحكومية ارتفاع بمقدار 373.2 مليار ريال وبنسبة 5.3% في سبتمبر 2022.

وبالنظر إلى تطورات السيولة المحلية في سبتمبر2022 وفقاً لمكوناتها، يلاحظ أن التطورات تمثلت بارتفاع شبه النقد بمقدار 46 مليار ريال وبما نسبته 1.6%. وارتفاع النقد (M1) في سبتمبر2022 بمقدار 10 مليار ريال وبنسبة 0.2%. وقد جاء الارتفاع في شبه النقد في سبتمبر2022 نتيجة لارتفاع كل من ودائع العملات الأجنبية وودائع الاجل والودائع المخصصة وودائع الادخار بما نسبته 0.2%، 2.2%، 30.7%، 1.2% على التوالي. في حين جاء الارتفاع في النقد (M1) في سبتمبر2022، نتيجة ارتفاع ودائع تحت الطلب بمقدار 31.6 مليار ريال وبنسبة 3.6%، بينما انخفضت العملة المتداولة خارج البنوك بمقدار 21.5 مليار ريال وبما نسبته 0.6%. شكلت نسبة العملة المتداولة إلى العرض النقدي الواسع (M2) بالريال 47.5% في سبتمبر2022 .

المســـــح النقـــــدي

(أرصدة نهاية الفترة بمليارات الريالات)

البيـــــــــــــان	يونيو 2022	سبتمبر 2022
العرض النقدي الواسع M2	7230.9	7286.9
نسبة التغير السنوي للعرض النقدي	-0.1	0.8
شبه النقد	2861.7	2907.7
نسبة التغير السنوي لشبه النقد	-0.3	1.6
شبة النقد/العرض النقدي	39.6	39.9
ودائع العملات الأجنبية	1632.1	1635.9
نسبة التغير السنوي لودائع العملات الأجنبية	-0.7	0.2
العملات الأجنبية/إجمالي الودائع	43.5	42.7
النقد M1	4369.2	4379.2
نسبة التغير السنوي للنقد	-0.1	0.2
النقد M1/العرض النقدي M2	60.4	60.1
ودائع تحت الطلب	889.0	920.6
نسبة التغير السنوي للودائع تحت الطلب	0.8	3.6
الودائع تحت الطلب/العرض النقدي M2	12.3	12.6
العملة المتداولة خارج البنوك	3480.2	3458.7
العملة المتداولة خارج البنوك/العرض النقديM2	48.1	47.5
صافي الأصول الأجنبية	12.2	-398.1
صافي الأصول المحلية:	7218.7	7685.0
حكومي	7007.7	7380.9
غير حكومي	512.6	495.8
أخرى (صافي)	-301.6	-191.7

جدول 3-2 المسح النقدي

رابعاً/سعر الصرف وإجراءات السياسة النقدية:

بلغ متوسط سعر صرف الريال أمام الدولار الأمريكي في السوق الموازي 1134.9 ريال/دولار في سبتمبر2022 مقارنة مع 1105.9 ريال/دولار في سبتمبر 2021. علماً أن أدنى مستوى لقيمة العملة الوطنية تم تسجيله في نوفمبر 2021 حيث بلغ متوسط سعر الصرف 1500 ريال/دولار.

إجراءات السياسة النقدية في سوق العملات

رغم الظروف القاهرة التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني بسبب استمرار الحرب إلا أن البنك المركزي استمر في تنفيذ الإجراءات المتخذة فيما يخص سياسته النقدية لتعزيز دوره في المحافظة على المستوى العام للأسعار واستقرار أسعار الصرف والتي من أهمها:

1. تفعيل سلسلة من الإجراءات والإصلاحات للمساعدة في استعادة الاستقرار في سوق العملات الاجنبية، وتوجت تلك الاجراءات باطلاق آلية مزادات اسبوعية لبيع العملات ابتداء من شهر نوفمبر 2021 ، عبر منصة (Refinitive) الإلكترونية العالمية لضمان الشفافية والتنافسية المتوافقة مع الأسس والمعايير المنظمه للسوق الحرة، ونتيجة لتطبيق الالية المذكورة أعلاه:

بلغ اجمالي العروض المقدمة من البنك المركزي منذ بدء المزادات حتى نهاية سبتمبر2022، ما قيمته 1015 مليون دولار أمريكي. فيما سجل إجمالي قيمة العطاءات المقدمة من البنوك 855.6 مليون دولار، لتشكل ما نسبته 84.3% من إجمالي قيمة العروض. في حين سجلت المبالغ المخصصة 778 مليون دولار حتى نهاية سبتمبر 2022 لتشكل ما نسبته 90.9% من إجمالي قيمة العطاءات. تمكن البنك المركزي من خلال العمليات آنفة الذكر من استيعاب 867.9 مليار ريال وتعادل ما نسبته 19.6% من القاعدة النقدية في نهاية سبتمبر2022، ليشكل بذلك خطوة مهمة نحو إدارة فعالة للسيولة باستخدام أدوات السياسة النقدية القائمة على السوق المفتوحة.

2. اتخاذ العديد من الإجراءات لضبط سوق صرف العملات الأجنبية على عدة مراحل وهي كالاتي:

- استمرارية تنفيذ حملات تفتيشية دورية ومنظمة بالتعاون مع الأمن ونيابة الأموال العامة على جميع شركات ومنشئات الصرافة في المحافظات المحررة.
- منع البنوك وشركات ومنشئات الصرافة من القيام بعمليات التحويلات المالية الداخلية بالعملات

الأجنبية واقتصارها فقط على العملة المحلية.

- تنظيم عمل شبكات الحوالات المالية في شركات ومنشئات الصرافة من خلال عدم التعامل مع الشبكات غير المرخصة مع توسيع نطاق الصلاحيات المطلوبة في المدى القريب لتطبيق نظام الربط الشبكي للحوالات المالية بين البنك المركزي وشركات ومنشئات الصرافة.
- العمل جاري حالياً على تأسيس شبكة تحويلات مالية موحدة لجميع المناطق المحررة.

وقد ساعدت هذه الإجراءات في تحقيق استقرار نسبي في سوق العملات والأسعار رغم:

- زيادة الطلب على العملات الأجنبية نتيجة ارتفاع فاتورة استيراد الغذاء والمشتقات النفطية.
- تأخر وصول الدعم المعلن من الأشقاء.
- توقف تحويل المبالغ الخاصة بالقوات المشتركة والتي كانت تمول جزء كبير من متطلبات المزاد الأسبوعي للعملة الأجنبية.
- الانتظام بصرف المرتبات لجميع قطاعات الدولة بما فيها الجيش والأمن والتشكيلات المساندة.
- تخصيص مبالغ كبيرة بالعملات الصعبة لدفع مستحقات ومديونيات الطاقة المشتراة.

الفصل الثالث

تطورات المالية العامة

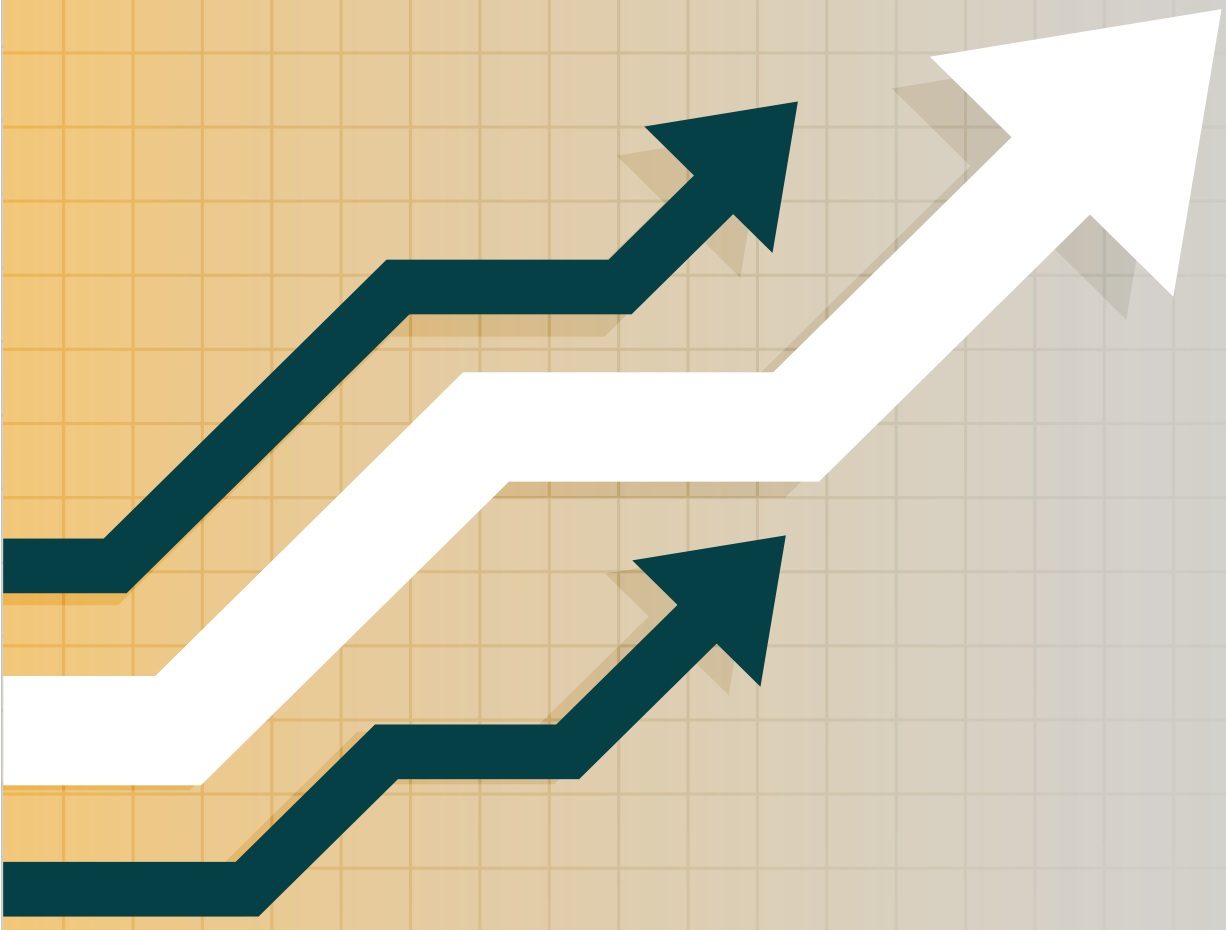

تشير بيانات الموازنة العامة للدولة في سبتمبر 2022 إلى وجود عجز نقدي قيمته 329 مليار ريال، مقارنة بعجز نقدي قيمته 311.6 مليار ريال في سبتمبر2021.

أولاً/الإيرادات العامة:

سجلت الإيرادات العامة للدولة 1763.3 مليار ريال في سبتمبر 2022 مقابل 618.2 مليار ريال في سبتمبر 2021 بارتفاع قدره 1145.1 مليار ريال وبنسبة 185.2 %. ويأتي الارتفاع في الإيرادات العامة خلال سبتمبر من عام 2022 بدرجة أساسية الى التحسن الملحوظ في الإيرادات النفطية التي بلغت 1107.7 مليار ريال أي بزيادة قدرها 806,9 مليار ريال وبنسبة 268.3%. كما ارتفعت الإيرادات غير النفطية في سبتمبر 2022 لتبلغ 655.6 مليار ريال بارتفاع قدره 338,1 مليار ريال وبنسبة 106.5%.

الإيرادات العامة

(مليار ريال)

البيـــــــــان	سبتمبر 2021	سبتمبر 2022
إجمالي الإيرادات العامة والمنح	618.2	1763.3
الإيرادات النفطية	300.8	1107.7
الإيرادات غير النفطية	317.5	655.6
الإيرادات الضريبية	311.3	650.5
الإيرادات غير الضريبية	6.1	5.1
المنح	0.0	0.0

*بيانات فعلية أولية – البنك المركزي اليمني.

جدول 1-3 الإيرادات العامة

الإيرادات النفطية

سجلت الإيرادات النفطية ما قيمته 1107.7 مليار ريال في سبتمبر 2022، مقابل 300.8 مليار ريال في سبتمبر 2021، أي بارتفاع قدره 806.9 مليار ريال أو ما نسبته 268.3%. ويعود الارتفاع في الصادرات النفطية في سبتمبر 2022 أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، كما ارتفعت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 48.6 % في سبتمبر 2021 إلى 62.8% في سبتمبر2022.

الإيرادات غير النفطية

بلغت الإيرادات غير النفطية 655.6 مليار ريال في سبتمبر 2022 مقابل 317.5 مليار ريال في سبتمبر 2021،

بارتفاع قدره 338.1 مليار ريال وبنسبة 106.5%. ويعود الارتفاع في الإيرادات غير النفطية في سبتمبر 2022 بدرجة رئيسية إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية بمقدار 339.2 مليار ريال وبنسبة 108.9%، وانخفاض الإيرادات غير الضريبية بحوالي 1 مليار ريال وبنسبة 16.4%.

في حين انخفضت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 51.4% في سبتمبر 2021 إلى 37.2% في سبتمبر 2022. وتشمل الإيرادات غير النفطية: الإيرادات الضريبية من ضرائب عامة وجمركية والإيرادات غير الضريبية (رسوم متنوعة ومبيعات الغاز محلياً).

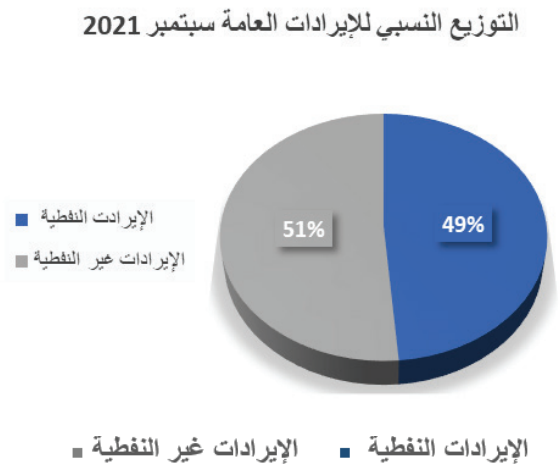

رسم بياني 1-3 التوزيع النسبي للإيرادات العامة 2021

الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية في سبتمبر 2022، لتبلغ 650.5 مليار ريال مقابل 311.3 مليار ريال في سبتمبر 2021، بارتفاع 339.2 مليار ريال وبنسبة 108.9%. ويرجع الارتفاع في الإيرادات الضريبية في سبتمبر 2022 نتيجة ارتفاع إيرادات الضرائب العامة والجمركية. في حين انخفضت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 50.4% في سبتمبر 2021 إلى 36.9% في سبتمبر 2022.

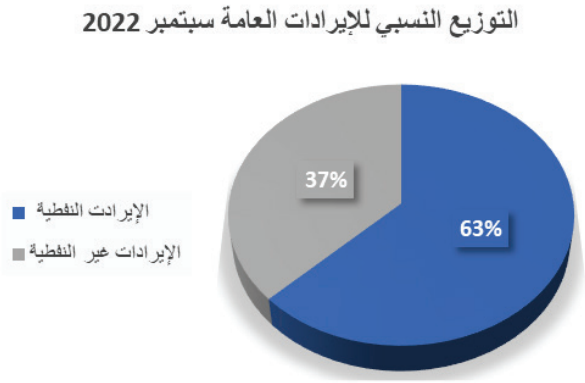

رسم بياني 2-3 التوزيع النسبي للإيرادات العامة 2022

الإيرادات غير الضريبية

سجلت الإيرادات غير الضريبية ما قيمته 5.1 مليار ريال في سبتمبر 2022 مقابل 6.1 مليار ريال في سبتمبر 2021، بانخفاض قدره 1 مليار ريال وبنسبة 16.4%. وانخفضت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 1.0 % في سبتمبر 2021 إلى 0.3% في سبتمبر 2022. وبالنظر الى ضعف هذه الإيرادات، فمن المهم وضع استراتيجية ملائمة للرفع من مردودية الإيرادات غير الضريبية وتنويع قاعدتها لتشمل جميع القطاعات الاقتصادية بما يساهم في تعزيز الإيرادات الحكومية.

ثانياً/النفقات العامة:

بلغت النفقات العامة 2092.3 مليار ريال في سبتمبر 2022 مقابل 929.9 مليار ريال في سبتمبر 2021، بارتفاع بلغ 1162.4 مليار ريال وبنسبة 125%. ويعود الارتفاع في النفقات العامة في سبتمبر 2022 بالأساس إلى ارتفاع النفقات الجارية بمقدار 1148.5 مليار ريال وبنسبة 125.8% وارتفاع النفقات التنموية الرأسمالية بمقدار 14 مليار ريال وبنسبة 83.3%. وتشمل النفقات العامة: النفقات الجارية والنفقات التنموية الرأسمالية.

النفقات العامة

مليار ريال

البيـــــــــان	سبتمبر 2021	سبتمبر 2022
إجمالي النفقات العامة	929.9	2092.3
النفقات الجارية منها:	913.0	2061.5
الأجور والمرتبات	316.3	670.0
مشتريات السلع والخدمات	337.9	504.3
مدفوعات الفوائد	46.5	84.4
الإعانات والمنافع الاجتماعية	190.9	771.6
مصروفات أخرى	21.4	31.2
النفقات الرأسمالية	16.8	30.8

*بيانات فعلية أولية – البنك المركزي اليمني.

جدول 2-3 النفقات العامة

النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية في سبتمبر 2022 لتبلغ 2061.5 مليار ريال مقابل 913 مليار ريال في سبتمبر 2021، بارتفاع قدره 1148.5 مليار ريال وبنسبة 125.8%. في حين ارتفعت حصتها ارتفاع طفيف من إجمالي النفقات العامة من 98.4% في سبتمبر 2021 إلى 98.5% في سبتمبر 2022. ويرجع الارتفاع في النفقات الجارية في سبتمبر 2022 أساسا لارتفاع الاجور والمرتبات والإعانات والمنافع الاجتماعية ومدفوعات فوائد الدين العام والمصروفات الأخرى، بمقدار353.7، 580.7، 37.9، 9.8 مليار ريال وبنسبة 111.8%، 304.2 %، 81.4%، 45.8% على التوالي. وارتفاع مشتريات السلع والخدمات بمقدار 166.4 مليار ريال وبنسبة 49.2% في سبتمبر 2022.

النفقات الرأسمالية

بلغت النفقات التنموية الرأسمالية 30.8 مليار ريال في سبتمبر 2022 مقابل 16.8 مليار ريال في سبتمبر

رسم بياني 3-3 التوزيع النسبي للنفقات العامة 2021

رسم بياني 3-4 التوزيع النسبي للنفقات العامة 2022

2021، بارتفاع قدره 14 مليار ريال وبنسبة 83.3%. وشكلت حصتها من إجمالي النفقات العامة حوالي1.5% في سبتمبر 2022 مقابل 1.8% في سبتمبر 2021. لذلك يجب على الحكومة أن تعيد النظر في رفع كفاءة النفقات الرأسمالية عند إعداد الموازنة العامة للدولة، وحشد المزيد من الموارد لهذا الغرض؛ بهدف دفع عجلة النمو واستعادة النسق الإيجابي للأنفاق على المشاريع التنموية والتخطيط لإعادة بناء وتقوية هياكل القطاعات الرئيسية الكلية للاقتصاد اليمني.

ثالثاً /الدين العام الداخلي:

سجل موقف الدين العام الداخلي 3752.6 مليار ريال في سبتمبر2022 مقابل قيمه بلغت 3597.7 مليار ريال في سبتمبر2021، بارتفاع قدره 154.9 مليار ريال وبنسبة 4.3%.

شكل الاقتراض المباشر من البنك المركزي المصدر الأساسي للدين العام الداخلي بقيمة 3551.8 مليار ريال وبنسبة مساهمة من إجمالي الدين العام الداخلي بلغت 94.6 % في سبتمبر2022 مقابل 3406.9 مليار ريال وبنسبة مساهمة بلغت 94.7 % في سبتمبر2021. فيما شكلت ودائع الوكالة وشهادات الإيداع المصدر الثاني للدين العام الداخلي بقيمة 200.8 مليار ريال وبنسبة مساهمة من إجمالي الدين العام الداخلي بلغت 5.4 % في سبتمبر 2022، مقابل 190.8 مليار ريال وبنسبة مساهمة 5.3 % في سبتمبر2021.

الدين العام الداخلي

مليار ريال

البيـــــــــــان	سبتمبر 2021	سبتمبر 2022
- السحب على المكشوف من البنك المركزي	3406.9	3551.8
- تمويل البنوك التجارية والإسلامية للحكومة (ودائع الوكالة، شهادات الإيداع)	190.8	200.8
- الدين العام الداخلي الإجمالي	**3597.7**	**3752.6**

تنويه: موقف الدين العام الداخلي منذ نقل عمليات البنك المركزي إلى العاصمة المؤقتة عدن في سبتمبر 2016

جدول 3-3 الدين العام الداخلي

الفصل الرابع

القطاع الخارجي

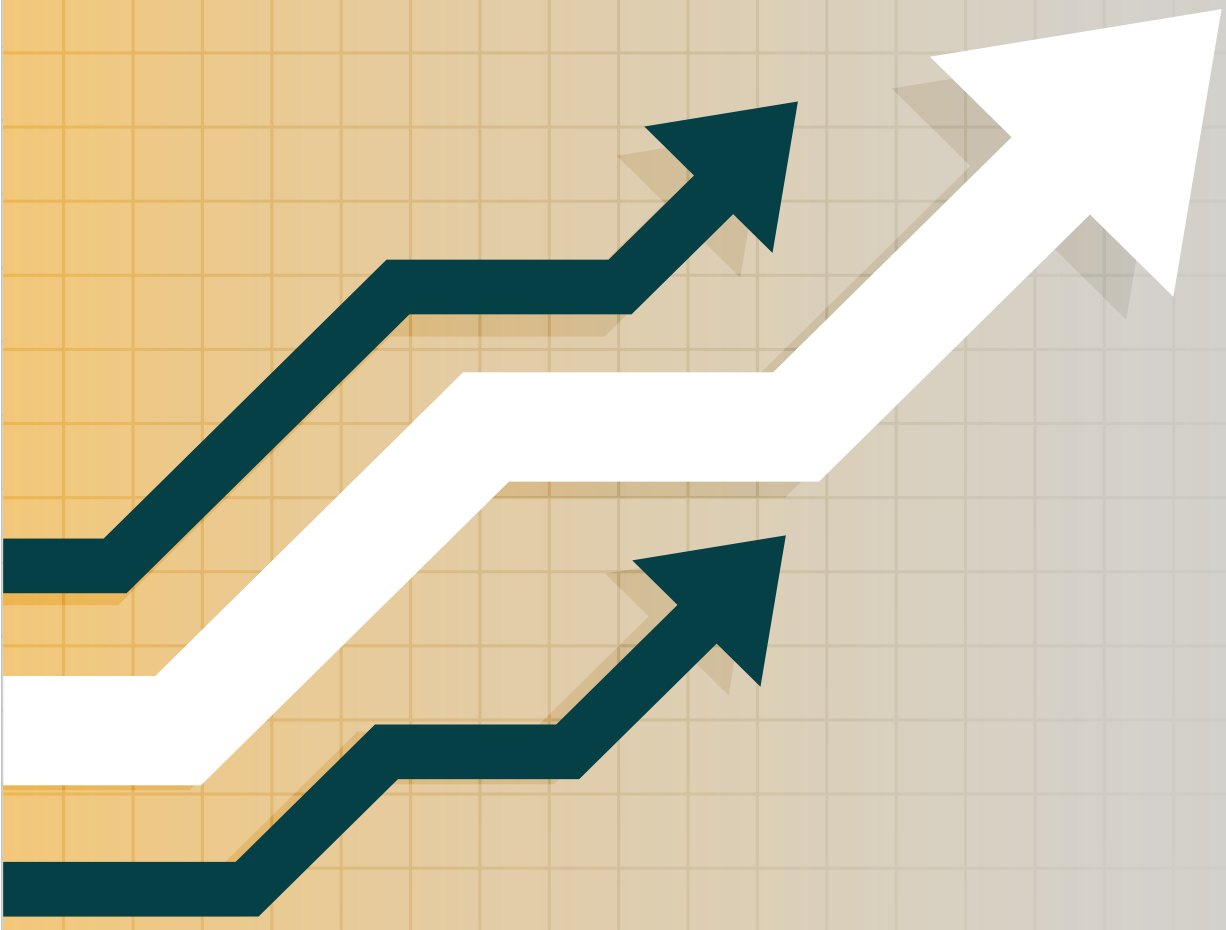

أولاً/ ميزان المدفوعات:

لعبت الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد دوراً أساسياً في أداء الاقتصاد الوطني عموماً والقطاع الخارجي على وجه الخصوص لينعكس هذا بدوره على وضع ميزان المدفوعات ومكوناته.

حيث تشير تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي -أكتوبر2022، إلى أن معاملات اليمن مع العالم الخارجي خلال عام 2022 قد أظهرت حدوث عجز في الميزان الكلي للمدفوعات بحوالي 803 مليون دولار، مقارنة بعجز كلي بلغت قيمته 570 مليون دولار في عام 2021. فيما ظلت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى 2.9% للعام الثاني على التوالي، ومن المتوقع أن يسجل العجز في الميزان الكلي بقيمة 1145 مليون دولار في نهاية عام 2023.

ويعود العجز الحاصل في ميزان المدفوعات في عام 2022 أساساً إلى عجز الحساب الجاري، حيث بلغ العجز فيه بما قيمته 3238 مليون دولار في عام 2022، مقارنة بقيمة 356 مليون دولار في عام 2021. وشكلت نسبته 11.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022. مقابل ما نسبته 1.8% في عام 2021. وجاء عجز الحساب الجاري في عام 2022 نتيجة العجز في الميزان التجاري بقيمة 11011 مليون دولار وبنسبة بلغت 39.8% من الناتج المحلي الإجمالي. أما فيما يتعلق بالحساب الرأسمالي والمالي فقد سجل عجزاً مقداره 66 مليون دولار في عام 2022، مقارنة بعجز بلغت قيمته 13 مليون دولار للعام السابق. كما سجلت نسبة العجز في الحساب الرأسمالي والمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 0.2 % في عام 2022، مقابل 0.1 في عام 2021 وفيما يلي عرض تفصيلي للمؤشرات والبنود الرئيسة لميزان المدفوعات.

(أ) الحساب الجاري

سجل الحساب الجاري عجزاً قيمته 3238 مليون دولار في عام 2022 وبنسبة بلغت 11.7% إلى الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بعجز قيمته 356 مليون دولار وبنسبة 1.8% إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021. ويتوقع أن ينخفض العجز في الحساب الجاري في نهاية عام 2023 ليسجل ما قيمته 3668 مليون دولار وبنسبة 12.4% إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويشمل الحساب الجاري كل من المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية.

مؤشرات ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي			
نسبة مئوية (%)			
البنود	2020	2021	2022
العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	-6.2	-1.8	-11.7
الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	5.9	7.3	5.2
الصادرات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	3.4	5	3.4
تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	19.7	20.3	16.1
الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	44.6	45.2	45

جدول 1-4 مؤشرات ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

١) الميزان التجاري

انخفض عجز الميزان التجاري في عام 2022 بمقدار 3468.6 وبنسبة 46.0% ليسجل 11011 مليون دولار في عام 2022، مقارنة بانخفاض قيمته 247.2 مليون دولار وبنسبة 3.4% في عام 2021. وبلغت نسبة عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي 39.8% في عام 2022، مقابل ما نسبته 37.9% في عام 2021. ومن المتوقع أن ينخفض عجز الميزان التجاري في نهاية عام 2023 بمقدار 73 مليون دولار وبنسبة 0.7% ليبلغ 11084 مليون دولار. كما يتوقع أن تصل نسبته حوالي 37.3% إلى الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2023.

الصادرات

انخفض إجمالي قيمة الصادرات بمقدار 11.6 مليون دولار أو ما نسبته 0.8% في عام 2022 ليسجل 1450.2 مليون دولار، مقارنة بارتفاع بلغت قيمته 348.8 مليون دولار وبنسبة 31.3% في عام 2021. وبلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي 5.2% في عام 2022، مقابل ما نسبته 7.3% في عام 2021. ويتوقع أن تنخفض قيمة الصادرات في نهاية عام 2023 لتصل إلى 546 مليون دولار وبما نسبته 1.8% إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبتفحص بنود التركيب السلعي للصادرات نجد أن:

صادرات النفط الخام والغاز

انخفضت صادرات النفط الخام والغاز بمقدار48.6 مليون دولار وبنسبة 4.9% في عام 2022 لتسجل 945.2 مليون دولار، مقارنة بارتفاع قدره 348.8 مليون دولار وبنسبة 54.1% في عام 2021. كما انخفضت حصتها

من إجمالي قيمة الصادرات من 68% في عام 2021 إلى 65.2% في عام 2022. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 3.4% في عام 2022، مقابل 5% في عام 2021. في حين بلغت إيرادات صادرات النفط الخام والغاز الفعلية، حسب البيانات الفعلية الأولية للبنك المركزي ما يقارب 951.6 مليون دولار خلال الفترة يناير- سبتمبر عام 2022، مقابل 751.9 مليون دولار في نفس الفترة من العام السابق. بزيادة بلغت 199.7 مليون دولار وبنسبة 26.6%. ويرجع سبب ارتفاع قيمة صادرات النفط الخام والغاز أساساً الى ارتفاع الأسعار في السوق العالمية.

الصادرات غير النفطية

ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية بمقدار طفيف جداً بلغت قيمته 37 مليون دولار وبنسبة 7.9%، لتبلغ قيمتها 505 مليون دولار في عام 2022، بينما ظلت على ما كانت عليه في 2021 عند قيمة بلغت 468 مليون دولار. في حين ارتفعت حصتها في إجمالي صادرات السلع والخدمات من 32.0 % في عام 2021 إلى 34.8% في عام 2022. وبلغت نسبتها 1.8% إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، مقابل ما نسبته 2.4% في عام 2021. ومن المتوقع ان ترتفع قيمة الصادرات غير النفطية في نهاية عام 2023 بمقدار 41 مليون دولار وبنسبة 8.1% لتصل إلى 546 مليون دولار، ويتوقع أن تصل نسبتها إلى حوالي 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2023.

الواردات

ارتفع إجمالي قيمة الواردات بمقدار 3457 مليون دولار وبما نسبته 38.4% في عام 2022 لتسجل 12461 مليون دولار، مقارنة بارتفاع قيمته 596 مليون دولار وبنسبة 7.1% في عام2021. لتشكل إجمالي قيمة الواردات حوالي 45% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022. مقابل ما نسبته 45.2% في العام السابق. ومن المتوقع أن تنخفض قيمة الواردات في نهاية عام 2023 بمقدار 831 مليون دولار وبنسبة 6.7 % لتصل إلى حوالي 11630 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها 39.2% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2023.

واردات المشتقات النفطية

ارتفعت قيمة واردات المشتقات النفطية بمقدار 1047 مليون دولار وبنسبة 44.1%، لتسجل 3419 مليون دولار في عام 2022، مقارنة بارتفاع قيمته 298 مليون دولار وبنسبة 14.4% في عام 2021. كما ارتفعت حصتها في إجمالي واردات السلع والخدمات من 26.3% في عام 2021 إلى 27.4% في عام 2022. وشكلت نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 12.3% في عام 2022، مقابل ما نسبته 11.9% في عام 2021. ومن المتوقع أن تنخفض قيمة واردات المشتقات النفطية في نهاية عام 2023 بمقدار 497 مليون دولار وبنسبة 14.5% لتصل إلى 2922 مليون دولار.

واردات المواد الغذائية

ارتفعت قيمة واردات السلع الغذائية الأساسية بمقدار 2231 مليون دولار أو ما نسبته 65.1% في عام 2022 لتسجل 5656 مليون دولار، مقارنة بارتفاع قيمته 311 مليون دولار وبنسبة 10% في عام 2021. كما ارتفعت حصتها في إجمالي واردات السلع والخدمات من 38.0% في عام 2021 إلى 45.4% في عام 2022، وبلغت نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 20.4% في عام 2022، مقابل ما نسبته 17.2% في عام 2021. ومن المتوقع أن تحافظ على قيمتها في نهاية عام 2023 عند مستوى 5113 مليون دولار. كما يتوقع أن تصل نسبتها إلى حوالي 17.2% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2023.

الواردات الأخرى

ارتفعت قيمة الواردات الأخرى في عام 2022 بمقدار 179 مليون دولار وبنسبة 5.6% في عام 2022، مقارنة بإنخفاض قيمته 13 مليون دولار وبنسبة 0.4% في عام 2021، وانخفضت حصتها في إجمالي واردات السلع والخدمات من 35.6% في عام 2021 إلى حوالي 27.1% في عام 2022، وبلغت نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي 12.2% في عام 2022، مقابل ما نسبته 16.1% في عام 2021. ويتوقع أن ترتفع الواردات الأخرى لتصل لقيمة 3595 مليون دولار نهاية عام 2023. كما يتوقع أن تصل نسبتها 12.1% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2023.

٢. ميزان الدخل والتحويلات (صافي)

ارتفع صافي ميزان الدخل والتحويلات بمقدار 587 مليون دولار أو ما نسبته 8.2 % في عام 2022 ليسجل 7773 مليون دولار، مقارنة بارتفاع قيمته 1064 مليون دولار وبنسبة 17.4% في عام 2021. لتشكل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 28.1 % في عام 2022، مقابل ما نسبته 36.1 % في عام 2021. ويرجع ارتفاع صافي ميزان الدخل والتحويلات في عام 2022 بدرجة رئيسية إلى ارتفاع ميزان التحويلات بمقدار 595 مليون دولار وبنسبة 8.3% وانخفاض ميزان الدخل بمقدار 8 مليون دولار وبنسبة 47.1% في عام 2022. ويأتي ارتفاع ميزان التحويلات نتيجة ارتفاع تحويلات العاملين بمقدار 411 مليون دولار وبنسبة 10.2% في عام 2022، بالإضافة إلى ارتفاع السحوبات على هبات المانحين بمقدار 184 مليون دولار وبنسبة 5.8%. في عام 2022. وتشير التوقعات أن ينخفض صافي ميزان الدخل والتحويلات في نهاية عام 2023 بمقدار 357 مليون دولار وبنسبة 4.6% لتصل إلى حوالي 7416 مليون دولار. في حين من المتوقع أن تصل نسبته 25% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2023.

ميزان المدفوعات

مليون دولار أمريكي

البنود	2020	2021	2022
صادرات السلع والخدمات	**1113**	**1461.8**	**1450.2**
الصادرات النفطية	645	993.8	945.2
الصادرات غير النفطية	468	468	505
واردات السلع والخدمات	**8408**	**9004**	**12461**
واردات المشتقات النفطية	2,074	2372	3419
واردات السلع الأساسية	3,114	3425	5656
واردات أخرى	3,220	3207	3386
الميزان التجاري	**-7295**	**-7542**	**-11011**
ميزان الدخل والتحويلات	**6,122**	**7186**	**7773**
ميزان الدخل	-19	-17	-25
ميزان التحويلات	6141	7203	7798
تحويلات العاملين	3,708	4043	4454
المساعدات الانسانية	2,433	3160	3344
الحساب الجاري	**-1173**	**-356**	**-3238**
صافي الحساب الرأسمالي والمالي	**-36**	**-13**	**-66**
صافي الحساب المالي	-65	-44	-73
السهو والخطأ	**667**	**939**	**2501**
الميزان الكلي	**-542**	**570**	**-803**

-المصدر: البنك المركزي وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي أكتوبر 2022.

- بيانات سنوية.

جدول 2-4 ميزان المدفوعات

ب. الحساب الرأسمالي والمالي

يعتبر هذا الحساب المكون الثاني لميزان المدفوعات، وهو يمثل التدفقات الرسمية والخاصة والتي تتمثل في القروض الخارجية وأقساطها المسددة، بالإضافة الى حركة الاستثمارات الرسمية والخاصة، وقد سجل هذا الحساب عجزاً مقداره 66 مليون دولار لتشكل نسبة العجز 0.2 % إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022. كما تشير التوقعات أن يرتفع صافي الحساب الرأسمالي والمالي في نهاية عام 2023 بمقدار

88 مليون دولار وبنسبة 133.3 ليسجل ما قيمته 22 مليون دولار، ويتوقع أن تصل نسبته حوالي 0.1 % من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2023.

ج.الميزان الكلي

سجل الميزان الكلي عجزاً قيمته 803 مليون دولار، ومثلت نسبته 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، مقارنة مع عجز قدره 570 مليون دولار وبنسبة 2.9% إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021. ويعزى العجز الحاصل في الميزان الكلي في عام 2022، أساساً إلى العجز الحاصل في الحساب الجاري بما قيمته 3238 مليون دولار، في حين انخفض الحساب الرأسمالي والمالي بقيمة 66 مليون دولار.

ثانياً/ الدين العام الخارجي:

نظراً لتوفر قاعدة البيانات في فرع البنك المركزي في صنعاء، وعدم تمكنا من الحصول على بيانات دقيقة للدين العام من الدول والمنظمات والصناديق الدائنة بصورة تعكس موقف الدين العام الخارجي الفعلي رغم المحاولات المستمرة، في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي تعيشها البلد ورغم حصولنا على تعليق مؤقت لخدمة الدين (الأقساط والفوائد المستحقة) من كثير من الدول والمنظمات واستمرار البعض في تسجيل المتأخرات. فإن الجمهورية اليمنية استمرت في خدمة الدين لهيئة التنمية الدولية (IDA) حتى لا تنقطع تمويلاتها ومساعداتها للشعب اليمني. ليبلغ ما دفعة البنك المركزي لخدمة الدين الخارجي (الأقساط والفوائد المستحقة) للمؤسسة الدولية للتنمية (IDA). للفترة يناير- سبتمبر2022 ما قيمته 60.9 مليون دولار أمريكي، مقابل 63.0 مليون دولار أمريكي خلال نفس الفترة من العام السابق.

الملحق الإحصائي

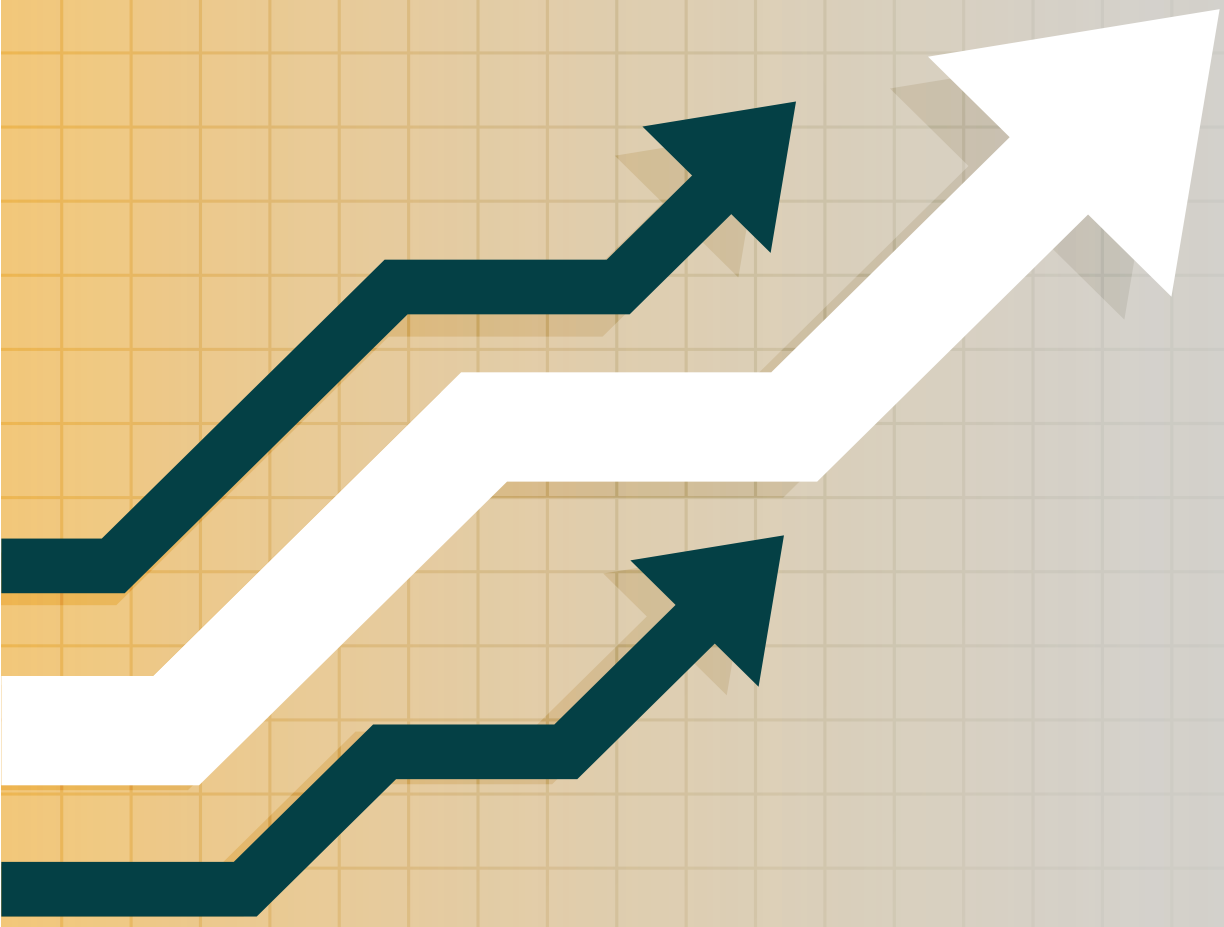

دليل المنهجية والمفاهيم الإحصائية

تركز النشرة الاقتصادية والنقدية الربع السنوية التي يصدرها البنك المركزي اليمني إبتداء من ديسمبر 2020 على تطورات الأوضاع الاقتصادية العالمية وآفاقها المتوقعة بالإضافة الى التطورات الاقتصادية والنقدية المحلية. وفيما يلي أبرز ما تضمنته النشرة:

أولاً/ الوضع الراهن والآفاق الاقتصادية:

يمثل تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي المصدر الوحيد الذي يعتمد عليه في تشخيص تطور الأوضاع الاقتصادية العالمية وتوقعاتها المستقبلية، في حين نعتمد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء في حال توفرها لتشخيص أوضاع الاقتصاد الوطني.

ثانياً/ التطورات النقدية والمصرفية:

يعتبر البنك المركزي اليمني المصدر الرئيسي للإحصاءات النقدية والمصرفية. وتقوم الإدارة العامة للحسابات المركزية بتزويد الإدارة العامة للبحوث والإحصاء بميزانية البنك المركزي، كما تقوم الإدارة العامة للرقابة على البنوك بتزويدنا بالميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية وكذلك نشاطاتها المختلفة.

وتقوم الإدارة العامة للبحوث والإحصاء بجمع هذه البيانات وتجهيزها للنشر بشكل دوري وبما يتناسب مع دليل الإحصاءات النقدية والمالية الصادر عن صندوق النقد الدولي لعام 2000 ويعامل البنك المركزي البيانات التي جمعها بشكل منفرد عن المؤسسات المعنية بالسرية التامة. وتنشر البيانات النقدية بصورتها النهائية (غير أولية) وتتم مراجعة هذه البيانات عند إجراء أي تعديل يتعلق بالمنهجية المتبعة وتصنيف البيانات النقدية. وفيما يلي تعريف بمضمون أبرز المصطلحات الواردة في الجداول النقدية والمصرفية:

- **البنوك:** تشتمل على جميع البنوك التجارية والإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية والتي تقبل الودائع .
- **الجهاز المصرفي:** يشتمل على البنك المركزي اليمني والبنوك التجارية والإسلامية العاملة في اليمن .
- **الحكومة:** تشتمل على الحكومة المركزية والمجالس المحلية.
- **مؤسسات الضمان الاجتماعي:** وتشتمل على الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات والمؤسسة العامة للتأمينات والمعاشات ومؤسسات التقاعد الأمني والعسكري .
- **المؤسسات العامة:** تشتمل على المؤسسات العامة (غير المالية) المؤسسات والشركات التي للحكومة

مصلحة و/أو قوة تصويتية مؤثرة فيها.

- **القطاع غير الحكومي:** ويشمل كل القطاعات المحلية ما عدا الحكومة ومؤسسات الضمان الاجتماعي .
- **المقيم:** الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقيم عادة داخل اليمن أو مضى على اقامته في اليمن مدة سنة فأكثر ، بغض النظر عن جنسية هذا الشخص. باستثناء الهيئات والمؤسسات الدولية والطلاب الاجانب الذين يقيمون لأكثر من سنة .
- **غير المقيم:** الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقيم عادة خارج اليمن و/أو الذي لم يكمل مدة سنة من الاقامة داخل اليمن ، بغض النظر عن جنسية هذا الشخص. باستثناء العائلات والأفراد الذين لهم مركز أو مصلحة اقتصادية في اليمن ولهم سكن دائم حتى لو أقام به بشكل متقطع .
- **صافي الأصول الخارجية:** يمثل الأصول الخارجية، للجهاز المصرفي مطروحا منها الخصوم الخارجية على الجهاز المصرفي استناداً إلى مفهوم الإقامة. ويحتسب لكل من البنك المركزي والبنوك من واقع الأصول والخصوم الخارجية الواردة في ميزانياتها.
- **صافي اقتراض الحكومة:** يمثل مجموع المطالبات على الحكومة المركزية والمجالس المحلية للجهاز المصرفي مطروحاً منه مجموع الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي.
- **المطالبات على القطاع غير الحكومي:** يمثل مجموع المطالبات على المؤسسات العامة والقطاع الخاص المحلي .
- **صافي البنود الأخرى:** عبارة عن مجموع الأصول الأخرى للجهاز المصرفي مطروحاً منه الخصوم الأخرى للجهاز المصرفي وهي البنود التي لم ترد ضمن تعريف صافي الأصول الخارجية وصافي إقتراض الحكومة والمطالبات على القطاع غير الحكومي من ميزانية البنك المركزي والميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية .
- **النقد المصدر:** هو النقد الذي أصدره البنك المركزي ويتكون من النقد المتداول خارج البنوك مضافا إليه النقد في الصندوق لدى البنوك .
- **النقد:** النقد المتداول مضافا إليه ودائع تحت الطلب بالريال لدى الجهاز المصرفي لكل من القطاع الخاص (المحلي) والمؤسسات العامة .
- **شبه النقد:** يشمل كل من ودائع الادخار ولأجل بالريال اليمني والودائع بالعملات الأجنبية لكافة

القطاعات المذكورة في تعريف النقد لدى الجهاز المصرفي مضافاً إليها ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي .

• **عرض النقد:** يساوي النقد مضافا اليه شبه النقد ، ويعادل ايضا مجموع كل من صافي الأصول الخارجية وصافي اقتراض الحكومة والمطالبات على القطاع غير الحكومي وصافي البنود الأخرى .

• **ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتشمل الآتي:**

1) الاحتياطي الإلزامي: قيمة الحد الأدنى الذي يتوجب على البنوك الاحتفاظ به لدى البنك المركزي اليمني مقابل الإيفاء بنسبة الاحتياطي الإلزامي المفروضة على الودائع لدى البنوك .

2) الحسابات الجارية: وهي الحسابات الجارية المفتوحة لدى البنك المركزي اليمني بالعملة المحلية وبالعملات الأجنبية من قبل البنوك. ولا تعتبر شهادات الإيداع بالريال ضمن هذه الحسابات.

• **سلفيات البنوك:** الائتمان الممنوح من البنوك التجارية على هيئة قروض وتسهيلات وأوراق مالية مخصومة مضافا اليها تمويل البنوك الإسلامية لعملياتها الاستثمارية .

• **القروض والسلفيات الممنوحة للقطاع الخاص من قبل البنوك:** يشمل هذا البند القروض والتسهيلات المباشرة الممنوحة من قبل البنوك للقطاع الخاص بالاضافة إلى استثمارات البنوك في أسهم الشركات .

• **القروض والسلفيات الممنوحة للحكومة من قبل البنوك:** وتمثل ودائع الوكالة (بديل الصكوك الإسلامية)، شهادات الإيداع، بالإضافة إلى السندات الحكومية .

• **تطور أسعار الصرف والسياسة النقدية:** يعتبر محور أسعار صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية الرئيسية من المحاور التي يسعى البنك المركزي جاهداً لأستقرارها عبر إجراءات السياسة النقدية الفعالة لتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي بين العرض والطلب وكبح جماح التضخم في الأسعار. وتعتبر الإدارة العامة للنقد الأجنبي وشئون الصرافة مصدر تلك البيانات والإجراءات.

ثالثاً/ تطورات المالية العامة:

تعتبر وزارة المالية مصدر بيانات الموازنة العامة للدولة فإذا تعذر الحصول على تلك البيانات في وقتها نضطر الى الإعتماد على بيانات أولية من الإدارة العامة للموازنة بالبنك المركزي اليمني وتشمل بيانات الموازنة على الآتي:

• **الإيرادات العامة:** تشمل الإيرادات العامة على إيرادات النفط والغاز والإيرادات الضريبية المباشرة وغير

المباشرة بما فيها الرسوم الجمركية، والإيرادات غير الضريبية.

- **المنح:** وتشمل كافة المبالغ المتحصل عليها كهبات بدون مقابل من الدول الشقيقة والصديقة.
- **النفقات العامة:** تشمل النفقات العامة على النفقات الجارية وتتضمن الباب الأول والثاني والثالث حسب التبويب الاقتصادي بينما تحتوي النفقات التنموية والرأسمالية على الباب الرابع والخامس.
- **الميزان الكلي:** يمثل موقف الموازنة العامة للدولة ويظهر مدى تغطية الإيرادات العامة لجميع أوجه الإنفاق العام.

رابعاً/ القطاع الخارجي:

- **ميزان المدفوعات:** طبقاً لقانون البنك المركزي اليمني رقم (14) لسنة 2000 يعتبر البنك المركزي المسؤول عن تجميع إحصاءات ميزان المدفوعات، حيث كلفت إدارة ميزان المدفوعات التابعة للإدارة العامة للبحوث والإحصاء بتجميع بيانات ميزان المدفوعات من مختلف الوزارات والأجهزة الحكومية، وكذا من واقع مسوحات شركات الاستثمار.
- **الدين العام الخارجي:** الإدارة العامة للقروض والمساعدات الخارجية بالبنك المركزي اليمني هي مصدر بيانات الدين العام الخارجي. وفي هذا الجانب يمكن الإشارة إلى أن الرصيد القائم للدين الخارجي: يمثل المبالغ المسحوبة من القروض الخارجية مطروحاً منها الأقساط المسددة ، مضافاً إليها متأخرات الأقساط والفوائد.

تنبيه:

o إبتداءً من أغسطس 2008 تم تعديل وتحديث البيانات النقدية والمصرفية وفقاً لدليل الإحصاءات النقدية والمالية الصادر عن صندوق النقد الدولي لعام 2000، وقد وضعت هذه الملاحظة حتى يسهل على الباحثين والمتابعين والمهتمين معرفة أسباب التغير في الأرقام.

o حسب المادة (45) من قانون البنك المركزي رقم (14) لسنة 2000 تعتبر جميع المعلومات والبيانات الافرادية التي تقدم للبنك المركزي معلومات سرية على نحو صارم وتستخدم فقط للأغراض الإحصائية، ولا تنشر أية معلومات تكشف عن الأحوال المالية لأي بنك أو مؤسسة مالية.

o تعتبر البيانات الواردة في النشرة التي تردنا من مصادرها كالوزارات والأجهزة الحكومية بيانات أولية قابلة للتغيير في حال تم تعديلها من مصدرها.

o في حال تعذر الحصول على البيانات الإحصائية من الوزارات والأجهزة الحكومية نضطر الى الأخذ بتوقعات صندوق النقد الدولي.

o تصدر هذه النشرة عن الإدارة العامة للبحوث والإحصاء في البنك المركزي اليمني – المركز الرئيسي عدن – الجمهورية اليمنية.

هاتف 256518 -2- 967+

البريد الإلكتروني: RSD@CBY-YE.COM